① الضمان الاجتماعي في لبنان

المعركة مستمرة لتحقيق الضمان الصحي وشموله

لقد خاضت الحركة الشعبية في لبنان والحركة النقابية خاصة خلال الفترة الممتدة من آذار ١٩٧٠ الى شباط ١٩٧١ معركة هامة في تاريخ النضال الشعبي النقابي وهي معركة تطبق الضمان الصحي بعدما ان اسست في لبنان صندوق ومصلحة الضمان الاجتماعي .

ابتدأ تطبق الضمان الصحي في لبنان في اوائل شباط ١٩٧١ ورغم الثغرات العديدة التي تحويها هذه المؤسسة والعائدة لسيطرة الدولة وارباب العمل على السياسة النقابية والتراجعات التي سجلت عن قيادة النقابات في لبنان فكانت خطوة ايجابية تسجل على نطور النضال المطلبي النقابي في لبنان .

ان هدف هذه الدراسة – وهذا بعد تحديد طبيعة وهيكلية القوى المتنافسة اذا صح التعبير او بعبارة افضل ممثلي مصالح الطبقات المختلفة في لبنان التي تلعب دورا اساسيا عن طريق الصناعة والتجارة – هو دراسة طبيعة النقابات في لبنان وممارسات القيادات النقابية ومدى تأثير « القاعدة العمالية » عليها .

كل هذا من خلال معركة محددة واساسية وهي معركة تطبيق الضمان الصحي في لبنان .

تركيب صندوق الضمان الاجتماعي

هنالك ثلاث هيئات يتألف منها صندوق الضمان الاجتماعي :

١ – مجلس الادارة

يتألف مجلس ادارة الصندوق من :

١ – ثلاثة ممثلين عن الدولة : مندوب من كل من وزارة الصحة والمالية ومندوب عن تعاونية الموظفين العامة .

٢ – اربعة مندوبين عن العمال والمستخدمين بعد انتخاب من قبل الاتحاد العام وبعد مصادقة الدولة على هذا الانتخاب .

٣ – اربعة مندوبين عن ارباب العمل) ٣ من الصناعيين واحد من الحرفيين) وهنا ايضا يجب ان يصادق مجلس الوزراء على الانتخاب .

يمكن لمجلس الوزراء ابدال مندوب بآخر اذا رأى ان هنالك حاجة او ضرورة .

اما صلاحيات مجلس الادارة فتقسم الى ثلاثة اقسام :

١ – اعمال تستلزم مرسوما يتخذ في مجلس الوزراء وهي المتعلقة بالتصرف باموال الصندوق من حيث توظيفها او بيع امواله الغير منقولة .

٢ – اعمال تستلزم مصادقة سلطة الوصاية : اقرار الموازنة والانظمة الداخلية .

٣ – اعمال لا تستلزم مصادقة السلطة : انشاء مكاتب اقليمية ومحلية القرارات التي يجب اتخاذها بناء على ملاحظات سلطة الوصاية او التقارير الفنية .

يمكننا ان نلاحظ من خلال تركيب مجلس الادارة ملاحظتان :

١ – حجم القوى المتمثلة : ٧ مندوبين لارباب العمل والدولة و ٤ مندوبين للعمال !

٢ – التدخل المباشر والكبير للدولة من خلال ضرورة مصادقتها على انتخاب ممثلي العمال دون ان ننسى قدرة مجلس الوزراء على ابدال مندوب آخر في مرسوم بحد في مجلس الوزراء ..

وهنالك ايضا اللجنة الفنية (رئيس وعضوين يعين بمرسوم وزاري) وامانة السر (يعين مجلس الوزراء مديرا عاما لامانه السر ولديه جهاز من الموظفين يعاونه في اعماله) .

اما من ناحية المؤسسات المشتركة في هذا الصندوق فلاحظ ان العدد كان حتى تاريخ ١٩٧٠ ... ٢٢ منها ٢٠٠٠٠ تدفع اشتراكها للصندوق بشكل فصلي و ٢٠٠٠ مؤسسة بشكل شهري ولكن احصاءات سنة ١٩٦١ تدلنا على وجود ٢١٠٠٠ مؤسسة صناعية في البلاد فلا يعقل مع تزايد الحركة الصناعية ان يزيد عددها الف مؤسسة فقط خاصة ان القطاع الصناعي في لبنان لا يوجد بعد وهو بعيد كل البعد عن طور المركز والدمج والتوحيد الصناعي مما يثبت ان هنالك مؤسسات عديدة لا تدفع الاشتراك .

كذلك نرى ان ٦٠٪ من المؤسسات الفعلية لا تدفع اشتراكاتها و ٣٥٪ من المؤسسات الشهرية

وهذا الحال يؤدي الى وقوع صندوق الضمان في حالة من الشلل المالي والافلاس .

٢ – الاتحاد العمالي العام

يتألف الاتحاد العمالي العام من تسع اتحادات عمالية هي :

١ – الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين
٢ – اتحاد نقابات مستخدمي عمال البترول
٣ – اتحاد النقابات المتحدة
٤ – اتحاد النقابات العمالية للمصالح المستقلة والمؤسسات العامة
٥ – جامعة النقابات المتحدة
٦ – اتحاد النقابات العمالية للمصالح المستقلة والمؤسسات العامة
٧ – اتحاد نقابات العمال في الجنوب
٨ – اتحاد نقابات عمال الشمال .

يضم الاتحاد العمالي العام ١٢٥ نقابة منتسبة الى الاتحادات التسعة : وقد جرت انتخاباته التأسيسية في ١٦ ايلول ١٩٧٠ ليفوز فيربال خوري برئاسه وانطوان شارة بمنصب امين السر وجورج صقر بمنصب نائب رئيس . كما فاز ثلاثة نقابيين بسارين بعضوية اللجنة التنفيذية كمستشارين وهم : الياس الهبر وحسيب عبدالجواد ومرسل مرسل . كما فاز جان تونبي برئاسة مجلس المندوبين الاعلى وهو بمثابة الهيئة التشريعية في الاتحاد . وبعد هذا العرض البسيط عن طبيعة القيادات سندرس هيكلية الاتحادات المختلفة :

١ – اتحاد النقابات المتحدة :

تأسس هذا الاتحاد عام ١٩٥٢ ويضم ١٦ نقابة . معدل مدة الرئاسة فيه ١٤ سنة حتى عام ١٩٦٦ . عمر الاتحاد آنذاك ١٤ سنة ويرأسه فيربال خوري .

نسبة الاعضاء لجميع المنتمين الى النقابات	العدد	النسبة	القطاع للمجموع
٣٨٫٨٪	٤٧٤١	٨٤١	الصناعي
٣٫٣٪	٩٥	٠٫٤	التجاري
٤٣٫٥٪	٥٥٩٠	٩٤١	الخدمات
٢٣٪	١٢٨٤	١٢٫٤	العام

– نسبة اعضاء النقابات المنتمين الى جميع المنتمين الى النقابات هي ٢٫٧٪ .
– نسبة عدد اعضاء النقابات المنتمين الى مجموع اليد العاملة هي ٩٫٣٪ .
– معدل عدد اعضاء كل نقابة هو ٥٩٠ عضوا .

٢ – اتحاد النقابات العمالية للمصالح المستقلة والمؤسسات العامة :

تأسس عام ١٩٦٤ ويضم ١٢ نقابة . وهو اول اتحاد في لبنان تأسس على اساس قطاعي . وهو يضم ٩٣٪ من عمال وموظفي البترول في لبنان وقد انشقت عنه ٥ نقابات .

– معدل مدة الرئاسة هو ٣ سنوات .
– نسبة اعضائه بالنسبة لجميع المنتسبين الى النقابات هي ٦٪ .
– معدل اعضاء كل نقابة في الاتحاد ١٦٠ عضوا
– نسبة عدد اعضائه بالنسبة لمجموع اليد العاملة هي ١٫٥٢٪ .
– عدد اعضائه ٢٠٢٧ عضوا .

نسبة الاعضاء لمجموع المنتمين الى النقابات	العدد	النسبة	القطاع للمجموع
٢٪	٢٤١	٦	الصناعي
٥٨٪	١٦٨٦	٧٤٧	التجاري
			الخدمات العام

٣ – جامعة النقابات المتحدة

تأسست عام ١٩٤٨ ويقودها حسين علي حسن وهي تضم ١٢ نقابة وهي عضوا في « الاتحاد العمالي الحر للعمال » .

– معدل مدة الرئاسة فيها هي سنتان وثلاثة اشهر .
– نسبة اعضائها بالنسبة لجميع المنتمين الى النقابات ٧٫١٦٪
– معدل اعضاء كل نقابة في الجامعة هي ١٢١ عضوا .
– نسبة عدد اعضائها بالنسبة لمجموع اليد العاملة ١٠٦ .
– مجموع عدد اعضائها هو ٢٣٦٠ عضوا .

نسبة الاعضاء لجميع المنتمين الى النقابات	العدد	النسبة	القطاع للمجموع
٨٫٥٪	٩٨٩	١٠٨	الصناعي
١٨٫٨٪	٥٤٧	٢٫٥	التجاري
٦٫٤٪	٨٢٤	١٠٣	الخدمات العام

٤ – اتحاد نقابة العمال والموظفين في الشمال

تأسيس سنة ١٩٥٩ وهو يضم ١٦ نقابة
– معدل مدة الرئاسة فيه هو ٦ سنوات
– نسبة اعضائه بالنسبة لجميع المنتمين الى النقابات هي ٦٫٣٪ .
– معدل اعضاء كل نقابة في الاتحاد ١٣٣ .
– نسبة عدد اعضائه بالنسبة لمجموع اليد العاملة هي ١٠٣٪
– مجموع عدد اعضائه هو ٢١٢٣ عضوا .

نسبة الاعضاء لجميع المنتمين الى النقابات	العدد	النسبة	القطاع للمجموع
٩٠٦٪	١١١٣	٢	الصناعي
١١٫٣٪	٣٢٨	١٠٥	التجاري
٥٫٢٪	٦٨٢	١٠١	الخدمات العام

٥ – اتحاد نقابات عمال وموظفي البترول في لبنان

تأسس هذا الاتحاد عام ١٩٦٤ وهو يضم ١٢ نقابة . وهو اول اتحاد في لبنان تأسس على اساس قطاعي . وهو يضم ٩٣٪ من عمال وموظفي البترول في لبنان وقد انشقت عنه ٥ نقابات .

– معدل مدة الرئاسة هو ٣ سنوات .
– نسبة اعضائه بالنسبة لجميع المنتسبين الى النقابات هي ٦٪ .
– معدل اعضاء كل نقابة في الاتحاد ١٦٠ عضوا
– نسبة عدد اعضائه بالنسبة لمجموع اليد العاملة هي ١٫٥٢٪ .
– عدد اعضائه ٢٠٢٧ عضوا .

نسبة الاعضاء لجميع المنتمين الى النقابات	العدد	النسبة	القطاع للمجموع
٢٫٢٪	٦٦	٠٫٢	التجاري
٨٪	١٠١٩	١٠٦	الخدمات
٧٦٫٨٪	٤٨٤٨	٥٠٫٧	العام

بعد هذه الدراسة الاحصائية يمكننا ان نبين هشاشة الاتحاد العمالي العام وضعفه اذا علمنا ان ٢١٠٦٧ من مجموع العمال والموظفين منضمون في نقابات عام ١٩٦٥ وان القيادة النقابية بشكل عام ثابتة لا تتغير ، فنرى :

١ – عدم شمولية النقابات على مجموع الطبقة العاملة .

٢ – صورية العديد من النقابات التي لا تضم سوى عددا ضئيلا جدا من عمال المهنة التي تمثلها وهذا ما يقوي تأثير الدولة امام هذا التشرذم النقابي اللاتمثيلي والذي يقوي النافذة العمالية .

٣ – القوة الفعلية لنقابات المصالح المستقلة والبترول والبنوك التي تضم فعليا العدد الاكبر من العاملين فيها والتي تستطيع ان تتحرك .

ولكن هنا تأتي مسألة نوعية التحرك القادرة على القيام به هذه النقابات – ان النقابات في لبنان مؤلفة من ٤٠٤٪ من موظفين في القطاع التجاري وقطاع الخدمات و ٢٢٤٥٪ من عمال صناعيين – فاذا اخذنا مثل شركة الربيحي التي هي شركة صناعية تجارية ولكن حيث نجد ان عصب الدخل الاساسي في هذه الشركة هو التجارة (استيراد من الشركات الاجنبية وبيع) فنرى مثلا ان نسبة الحد الادنى في عامود الرواتب ٢٨٠ ل.ل اي حوالي ١٠٠ ليرة لبنانية اكثر من الحد الادنى : ١٨٥ ل.ل . ويمكن ان يتوصل راتب العمال الى ٧٠٠ ل.ل في شركة الحدث مثلا رأينا ان هنالك ٩٪ من اصل ٦٠٠ عامل يتلقون رواتب ما فوق ٥٠٠ ليرة لبنانية .

واذا تكلمنا عن البنوك او الشركات التجارية الكبرى فنرى ان هنالك كثير من العمال يتلقون نسبة لا باس فيها من « فتات المائدة » . ان هذه الفئات العمالية التي هي اولا « منخورة » بالموظفين ذات الرواتب العالية وثانيا موجودة في موقع اقتصادي لا باس به مما يميع طبيعة نضالها ويجعلها طموحه لخرق الحواجز الطبيعية فنرى مثلا ان ٢٠٦٪ من عمال شركة ربجي الحدث لديهم ولد او اكثر في الجامعة . وهذا يقوى كثيرا عندما لا يوجد جو عمالي نضالي ضمن النقابات .

٤ – من جهة اخرى فان كون اتحاد النقابات المتحدة وجامعة النقابات منضمين الى الاتحاد الدولي الحر للعمال يعطي فكرة عن الانتماء الايديولوجي والسياسي لقادة الحركة النقابية هذا دون ان ننسى امران هامان :

٢ – ظهور اسم فيربال خوري وحسين علي حسين وغيرهما من النقابيين كاشخاص دعتهم وكالة الاستخبارات الامريكية عندما ظهرت فضائح هذه الوكالة عام ١٩٦٧ في جريدة « لوموند » الفرنسية .

ب – علاقة العديد من قادة النقابات بالاجهزة والعمل على تحطيم محاولات اليسار لتأسيس نقابات حرة وهذا من خلال قانون يمنع وجود اكثر من نقابة لمنطقة تجارية او صناعية معينة . وهذا من دون ان نرجع الى التاريخ فنرى كيف نشأت اكثرية هذه النقابات تحت اشراف موظفين كبار وضعوا الوفي العمالي في بوتقة الشرعية والايجابية النقابية وعدم « تسييس » الطالب فنرى ان جان تونبي مثلا كان هو قد اسس نقابة عمال ومستخدمي الربجي وكذلك غبريال خوري وجورج صقر الخ .. عندما نعرف انه عندما نشأت الحركة النقابية السرية في اكلنزا بعد نضال عمالي طويل كان يوجد على راسها عمال قد اتبنوا روحا نضالية فريدة .. فيبدو ان الطبقات المبسورة في لبنان بعمل ثقافتها قد ادركت الامر وسارعت بانشاء نقابات تحت قيادة اشخاص يمكن الاعتماد عليهم .

٥ – بقي الشيء الاهم الا وهو سياسة النقابات الكيانية ، نرى اولا : ان جميع المنتمين الى النقابات هم لبنانيين وكلنا يعلم ان هنالك ٢٥٠٠٠ عامل سوري مداوم في لبنان وما لا يقل عن ٦٠٠٠ عامل فلسطيني . فنرى مثلا ان في قطاع صناعي مهم كالحديد يوجد عند شركات كبرى ك : فصرجيان وطنوس وقندور وبارد وخير نسبه لا تقل عن ٦٠٪ من العمال السوريين .

يقول ماركس في كتابه عن النقابات العمالية ، وهو يتكلم عن المنافسة في الاوساط العمالية : « ان التنافس العمالي هو ايضا صورة يتخذها الوضع العمالي في المجتمعات الرأسمالية ويبقى القوى سلاح تستعمله البورجوازية لضرب الحركة العمالية » .. ثم يتابع ويقول مقارنا وضع العمال الانكليز والايرلنديين : « يبقى العامل البريطاني اكثر تعدنا من العامل الايرلندي ، فالبريطاني لديه حاجيات اكثر ومتطلبات اكثر ، بينما يكتفي الايرلندي بالاكل والنوم في باخور ، مما يجعل هذا الاخير منافسا للبريطاني وهذا يجعله اقل تعدنا (تخفيض الاجور) وكمنافس ايضا للعامل الايرلندي نفسه » ..

ان نسبة التعدن شيء مهم جدا في العمل الصناعي فهنالك صناعات تتطلب ثقافة تقنية معينة فكان الايرلندي يشتغل الاشغال البسيطة الشاقة بينما يبقى البريطاني في مصانع تحتاج لخبرة تقنية معينة . وتمكننا ان نقول نفس الشيء كاطروحة عن العمال في لبنان ، فنرى العمال العرب يشتغلون في حفر الطرقات وحمل البضائع وتجليس الحديد .

دخل الاتحاد العمالي العام حاملا جميع هذه العوائق العائدة لتكوينه ولضعف الحركة العمالية في لبنان الفقيرة من النضال وخاصة التراث النضالي ..

البقية في العدد القادم

قراءات في المسألة التنظيمية

في غمار التطورات المعقدة والمركبة ، التي تمر فيها مجمل فصائل حركة التحرر الوطني العربية عموما ، وتنظيمات المقاومة الفلسطينية بشكل خاص ، تحتل المسألة التنظيمية مكان الصدارة ، بصفتها قضية مركزية في هذه المرحلة الحاسمة من تطور الثورة .

ومن بين كل المعضلات الراهنة، تبرز تجربة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، في نضالها التنظيمي الداخلي المتصاعد باستمرار مع تقدم مهام مرحلة التحول التي تعيشها ، بصفتها احد ابرز التجارب الثورية في الوطن العربي .

وبالتالي فان القراءات التالية، المنتزعة من عدة مصادر اشير اليها ، تكتسب اهمية خاصة بالنسبة لعناصر الجبهة ، وعناصر حزب العمل ، وانصار الجبهة والحزب والمهتمين بتجربتهما ..

ان هذه المقتطفات (التي لا تشكل بالطبع بديلا للبحوث التنظيمية المتكاملة) بوسعها ان تلعب دور المرشد ازاء المسائل الاساسية التي تواجه يوميا على صعيد العمل التنظيمي .

ونشرها هو بداية اهتمام متزايد ستحاول « الهدف » اعطاءه للمسالة التنظيمية في اعدادها المقبلة ، وهي تدعو انصارها وقراءها للاسهام في الكتابة بهذا المجال .

« الهدف »

من حيث الاساس

■ « لا يمكن فصل مسائل التنظيم فصلا ميكانيكيا عن مسائل الايديولوجيا » .

لينين

■ « ... ونحن لا نستطيع ان نحسن العمل الا عندما تكون النظرية بين ايدينا اداة ، سلاحا ، نتقن فن استعماله كل الاتقان، اي عندما لا يكون المذهب شيئا ما يسيطر علينا ويرهقنا ... ان لينين هو الذي كان يمتلك الماركسية ، وليست الماركسية هي التي كانت تمتلك لينين .. »

نيكولاس بوخارين
« لينين ماركسيا »

■ « ... وفي الوقت الحالي هناك كثيرون من رفاقنا ، على كل المستويات ، من المستوى المركزي نزولا حتى الوحدات القاعدية ... فهم واعين بدرجة كافية اهمية التنظيم، انهم يفضلون العمل الايديولوجي والسياسي عن النشاطات التنظيمية ، انهم يستمتعون بالعموميات السياسية والايديولوجية – حتى « بالعمل المكتبي » في حالة بعض الرفاق – عن التنظيم ، وهو عمل شاق يتطلب جهودا عظيمة ، يتطلب دراسة وتمحيصا دقيقين ، ويتطلب كثيرا من التفكير والتجريب بحثا عن الاساليب الصحيحة .. »

الثورة الفيتنامية
لي زوان

الميراث

■ « وقد اصر كاسترو على الضرورة التي نواجه اية ثورة ، في قبول الميراث التاريخي التي هي سليلة له . ان انكار التقاليد الخاصة المؤدية الى كل ثورة ، او فرض الرقابة عليها ، انما يعني انكار الماضي ، او الادعاء بخلق التاريخ .. كان كاسترو يدعو بكل وضوح الى البحث في الماضي عن ايضاحات للحاضر » .

مانفيدو ليتيو
تاريخ الثورة الكوبية

الاساس القومي

■ « واكد لينين في المؤتمر الثالث ، عام ١٩٢١ ، الطابع المستقل لحركات التحرر القومي ووجهها ضد الامبريالية وضد الراسمالية... ولقد دلل الهندي « روي » منذ عام ١٩٢٠ على ما يجب ان يكون تقدير الشيوعيين : ان الحركات « القومية » الثورية تحتوي مسبقا ، بصورة كامنة ، على ديناميكية كان ينبغي للاممية الشيوعية ان تدعمها ، ولكن احدا لم يكن قد قال ، حتى الان ، ان الماركسية تسطيع في الاوضاع التي من النمط الاستعماري ان تتخذ بصورة مباشرة شكل « قومية ثورية » ... ففي الاوضاع التي من النمط الاستعماري ، كانت القوة الفعلية بان تقود الثورة الى النجاح قوة مركبة على الدوام » .

جيفيريو ليتيو
(تاريخ الثورة الكوبية)

النكون المستمر

■ « .. والحزب المدعو لقيادة الثورة البروليتارية لا يولد وهو على اتم الاستعداد لاداء رسالته، فالحزب هو الاخر ليس كائنا ، وانما يكون بصير حزبا . وضرورة التفاعل الخلاق بين الحزب والطبقة تتكرر ، وان على نحو مختلف في العلاقات بين الحزب واعضاء الحزب » .

لوكاتش
(لينين)

في التحول وفي تكون الحزب

■ « وعلى الرغم من ان الحركة « العمالية والشيوعية » تخلت عمليا منذ ١٩٢٥ عن (العصبوية والانعزالية) ، فان الانحراف الدوغمائي المعقدي لم يكن قد تبين بوضوح بعد ذلك بثلاثين عاما ، فالحقيقة الواقعة لم تكن قد انتصرت على الاسطورة ، كما لم تكن الحقيقة التالية قد قبلت بعد ، الا وهي ان تطور التيار الثوري الماركسي ، في ركاب النزعة القومية للبلدان المستعمرة ، او على الاقل البلدان الفقيرة وغير المستقلة ، قد خلق وضعا لم يكن في الحسبان » .

مانفيدو ليتيو
(تاريخ الثورة الكوبية)